

TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.2/11/Add.5
25 February 1994
ARABIC
Original: FRENCH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة
الدورة الثالثة
جنيف، ٢ آيار/مايو ١٩٩٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع المبادئ التوجيهية بشأن القطاعات الأساسية للكفاءة في التجارة

الاتصالات السلكية واللاسلكية

وثيقة من إعداد أمانة الأونكتاد على أساس
دراسة أجراها مستشاران*

* جاك أرلاندي، المدير العلمي في المعهد الأوروبي للمواد السمعية البصرية والاتصالات (IDATE)، موندوليه، فرنسا.
لوران جيل، رئيس مجلس إدارة مؤسسة SIRIUS، موندوليه، فرنسا.

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
موجز	١ - ٧	٣
أولا - الاتصالات: مصدر رئيسي للتجارة الدولية	٨ - ٢٤	٥
ألف - الهيكل الأساسي للنشاط الاقتصادي	١٢ - ١٦	٧
باء - الشبكة كوسط حامل لهيكل المعلومات	١٧ - ١٩	٨
جيم - شبكة التبادل والتجارة الدولية، ذات القيمة المضافة	٢٠ - ٢٤	٨
ثانيا - الاختناقات	٢٥ - ٥٦	١٠
ألف - انعدام المساواة إزاء النفاذ إلى الخدمة الأساسية	٢٦ - ٤٠	١٠
باء - التفاوت إزاء شبكات وخدمات القيمة المضافة	٤١ - ٤٥	٢٥
جيم - المشاكل المرتبطة باستخدام الاتصالات	٤٦ - ٥٢	٢٧
دال - الانحرافات الناشئة عن السياسات العامة	٥٣ - ٥٦	٢٨
ثالثا - التدابير الواجبة التطبيق على الاتصالات لتعزيز الكفاءة في التجارة الدولية	٥٧ - ٦٨	٣٠
ألف - التدابير الخاصة بالنفاذ إلى شبكات الاتصالات	٦١ - ٦٤	٣٠
باء - التدابير الخاصة بالنفاذ إلى الخدمات	٦٥ - ٦٨	٣٣

موجز

١- تبرز هذه المساهمة مستقبل الدور الذي تضطلع به الاتصالات في مجال السعي إلى تحقيق كفاءة أفضل في التجارة الدولية. وبالنظر إلى الأثر الذي يمكن، بل يجب، أن يكون للهياكل الأساسية للاتصالات وشبكاتها وخدماتها من حيث كفاءة أسواق التبادل والخدمات، قد يتبين أن أي مازق مفتعل على هذا المستوى هو أمر ضار.

٢- ويسعى تقريرنا إلى تحديد:

- الاسهام الذي تقدمه الاتصالات من حيث الكفاءة في التجارة الدولية،

- الاختناقات القصيرة والمتوسطة الأجل،

- الحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

٣- والتجارة الدولية مدعوة إلى أن تتطور آخذة في الاعتبار عولمة الاقتصادات وتشابكها المتزايد على حد سواء. وفي هذه العملية التي يلعب فيها تداول المعلومات دوراً رئيسياً، يجب أن يتيح إشراك المعنيين في هذه الشبكات، الدمج النهائي لأولئك الذين لا يزالون، في الوقت الحاضر، على هامش نشاط التبادل الدولي (البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم).

٤- ويجب اعتبار الاتصالات مصدراً رئيسياً للتبادل الدولي للسلع والخدمات. وقد أقر المجتمع الدولي هذا الأمر دون لبس. والاتصالات، شأنها في ذلك شأن جميع المصادر، نادرة إلى حد ما ويمكن أن يكون هناك تباين في حسن استخدامها. وإذا كانت الاتصالات كمصدر جيدة التناسب (أي من حيث طبيعتها وحجمها وسعرها) فإنها تتيح تحسين سلاسة التجارة الدولية. وإذا كانت حسنة الاستخدام (أي من حيث الكلفة والتطبيقات) فإنها قد تزيد قدر القيمة المضافة لنشاط التبادل فيما يتجاوز الصنفه بحد ذاتها.

٥- وهناك اليوم فرصة لم يسبق لها مثيل لارساء تنمية التجارة الدولية على استخدام مكثف للاتصالات الحسنة الأداء. لكن تحديد أبعاد هذا المصدر يطرح في الوقت الحاضر مشكلة مزدوجة: مشكلة التفاوت في النفاذ إلى الخدمة الأساسية، أي الهاتف، ومشكلة النفاذ إلى الخدمات المتطورة. أما فيما يتعلق باستخدامها، فيجب تحاشي عقبات عديدة هي: تقصير المستخدمين عن استخدامها الكامل، والآثار الضارة الناشئة عن تنافس بين مقدمي هذه الخدمات يحد من اختيارات الزبائن، والانحرافات المرتبطة بتصرفات الحكومات.

٦- وتكمن أمسّ العلاجات في إتاحة خدمة عالمية فعلا، مع تسهيل النفاذ إلى بعض الخدمات الأكثر تكيفا مع اشكالية التجارة الدولية. ويتعين البدء في الاجراءات الهيكلية منذ الآن، مع مراعاة بعض المقتضيات الاقتصادية فيما يتصل بعرض الخدمات، أو المقتضيات التربوية فيما يتصل باستخدامها. ويتعلق الأمر في الواقع بتنفيذ سياسة لاعتماد أنواع الاستخدامات وتطويرها.

٧- وتتيح مبادرة "الكفاءة التجارية" التي أخذتها الأونكتاد، فرصة تعبئة مشغلي الاتصالات واجراء تقييم ملموس لقدرة خدمات الاتصالات على الاستجابة للأهداف الاقتصادية لمثل هذا الجهاز.

أولا- الاتصالات: مصدر رئيسي للتجارة الدولية

٨- فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه الاتصالات في إطار السعي إلى تحقيق كفاءة أفضل لتجارة دولية آخذة في التوسع، سوف ننطلق من الوقائع التالية:

- الاتصالات هي اليوم ناقل مهم لإتاحة النفاذ إلى الأسواق وتوسيعها، لا سيما على الصعيد الدولي؛ فالذين لا يستطيعون النفاذ إلى شبكات وخدمات جيدة يزدادون انعزالاً عن الأسواق الدولية؛

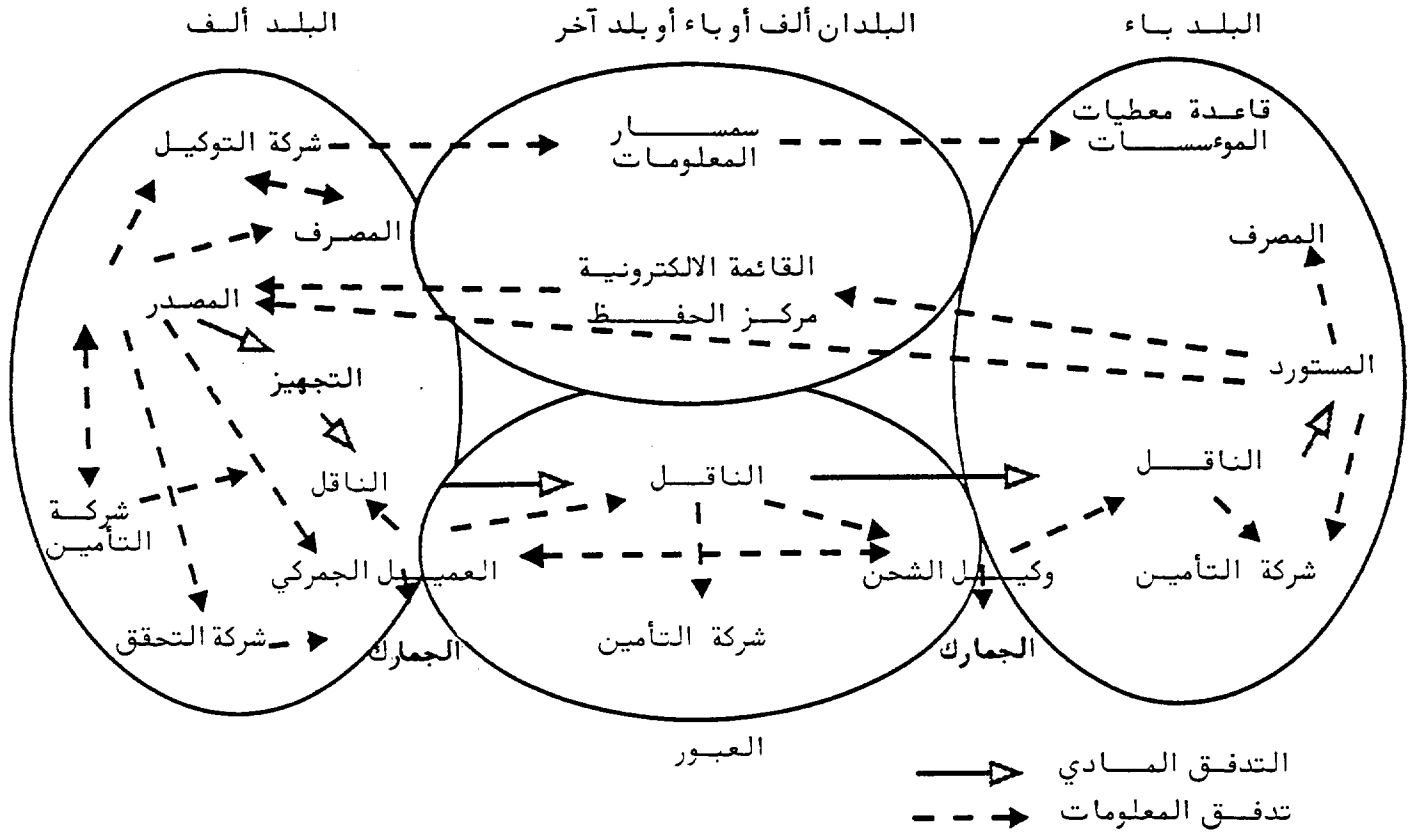
- لا غنى اليوم عن الاتصالات لعرض الخدمات التجارية التي تعتبر طبيعية في أسواق تتكاثر باطراد؛ فالذين لا يعرفون كيفية تشغيلها يفقدون سريعا القدرة على المنافسة.

٩- ومن هنا، تشكل البنية الأساسية للاتصالات وشبكتها وخدماتها، بالنسبة لتنمية التجارة العالمية، مصدرا أساسيا وشرطا ضروريا متزايدا للدخول إلى الأسواق الدولية واكتساب القدرة على المنافسة فيها.

١٠- وتفترض أي عملية انتاج اليوم حشد كميات كبيرة من المعلومات؛ كما تقتضي أي صفقة تجارية تداول الكثير من المعلومات؛ فالانتاج المباع، سواء تعلق الأمر بالسلع أو الخدمات، يحوي قيمة مضافة من المعلومات وتزداد سنة بعد أخرى. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن نسبة بين ٤٠ و ٦٠ في المائة من اليد العاملة تستخدم في انتاج المعلومات أو معالجتها أو توزيعها في الاقتصادات المتقدمة. ويقال إن هذه النسبة تتجاوز ٣٠ في المائة في اقتصادات نامية عديدة.

١١- ويظهر الرسم البياني التالي، فيما يتعلق بالتجارة الدولية، تنوع الفاعلين الذين يتدخلون في السلسلة التجارية، ومنهم كثيرون لا يشهدون سوى مرور المعلومات؛ وتتعلق تدفقات المعلومات بعدد من المراسلين يفوق بكثير ما تتعلق به التدفقات المادية، ويصل اليوم تشابك الاتصالات بين الأطراف المعنية في الصنعة التجارية، إلى درجة كبيرة من التعقيد.

سلسلة التجارة: غلبة تدفقات المعلومات



ألف- الهيكل الأساسي للنشاط الاقتصادي

١٢- لم يعد في العالم اليوم بلد واحد لا يعتبر تطوير الهياكل الأساسية للاتصالات أمراً أساسياً. ولئن كانت الستينات والسبعينات قد كرست أهمية تطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة من أجل تنمية متناسقة للاقتصادات النامية، فإن عقد الثمانينات بيّن أنه لا يمكن بعد اليوم تصور تنمية قطاعات عديدة من النشاط الاقتصادي دون تطوير شبكات الاتصالات.

١٣- وكان تقرير لجنة ميتلاند المعنون "الحلقة الناقصة" (Le chaînon manquant) الذي نشره الاتحاد الدولي للاتصالات لعشر سنوات خلت، شدد على الصعوبات التي أفضى إليها تخلف الهياكل الأساسية للاتصالات. وهذه الملاحظة المبينة بالأمثلة يومياً في البلدان المتقدمة حيث يؤدي أي انقطاع في تقديم خدمات الاتصالات إلى اضطرابات فورية وضخمة في الاقتصادات، يمكن اثباتها منذ الآن في غالبية البلدان النامية حيث بات سير الإدارات العامة وقطاعات أنشطة عديدة على السواء، يزداد اعتماداً على خدمات الاتصالات.

١٤- وأصبحت الخدمة الهاتفية أساسية في الإدارة اليومية لأنشطة متعددة. وبفضل تحسين منافع الهاتف وأتمتة الشبكات وتكاثر الوحدات الطرفية التي يمكن وصلها بخط هاتفي بسيط، بات الهاتف اليوم أداة لا غنى عنها لأي نشاط اقتصادي. وتزايد استخدامه بالتدريج مع تخفيض النظم الاقتصادية للثوابت الزمنية للأنشطة الانتاجية. وقصرت إلى حد كبير مهل الانتاج على غرار المهل المتصلة بالتدفقات السلعية في العقدین الأخيرین. وحتى تكون أي شركة فاعلة في أسواق تزداد كثرة، بات لزاماً عليها اليوم أن تعمل في ظل قيود زمنية تزداد قسوة.

١٥- وأصبحت اقتصاداتنا تعمل من الآن فصاعداً في ما اتفق على تسميته التدفقات المتوترة، حيث تكون المخزونات مخفضة إلى أدنى حد ويقوم تفاعل يزداد ظهوراً بين السوق والانتاج، مما يؤدي إلى اعتماد طرق للانتاج العالمي حسب الطلب. وتشكل الاتصالات هيكلأ أساسياً جوهرياً بالنسبة لهذه الكفاءة الجديدة في التجارة. وبفضل الاتصالات، يصبح من الممكن توسيع مناطق عرض البضائع، على الصعيد الوطني كما على الصعيد الدولي. ولا يؤدي استخدام الاتصالات، مقترنة بالاداءات المتزايدة لشبكات النقل والنظم المالية التي تسهم فيها فضلاً عن ذلك، إلى تحسين الكفاءة في التجارة فحسب، بل يصبح أساسياً لتقديم الخدمات التجارية الدنيا التي تطالب بها الأسواق. فالطبصلة (التلفكس) التي حلت محل وظائف كثيرة للتلكس وزادتها، والهاتف الراديوي الخلوي، والاستدعاء الراديوي، بات يستخدمها يومياً آلاف العاملين في التجارة الدولية، الذين يجدون في هذه الخدمات وسيلة للبقاء على اتصال إما مع قاعدتهم وإما مع زبائنهم حيثما وجدوا.

١٦- ومن شأن الهياكل الأساسية للاتصالات، إذا كانت حسنة التصميم، أن تتيح تنظيماً أفضل للأسواق المرتبطة بالتجارة الدولية.

باء- الشبكة كوسط حامل لهيكل المعلومات

١٧- وتصلح الملاحظة السابقة بنوع خاص في قطاعات الأنشطة التي يحدث فيها بالتدريج تداول للمعلومات المرتبطة بالصفقة، ولكن المستقلة عن التداول المادي للسلع، وللتقييم بصورة أعم، التي ترافقها هذه المعلومات. وحتى عهد قريب، كان يجري تداول المعلومات المتعلقة بالصفقات "ملصقة" بالسلع أو القيم، على وسط حامل من ورق بصورة رئيسية. وقد سمح تحسين الإجراءات التجارية "بفصل" هذه المعلومات عن السلع المعنية، والتفكير في نقلها إلى قواعد الكترونية جديدة وضعت منذ خمس عشرة سنة. وباتت تطرح من الآن فصاعداً مسألة نقلها بواسطة شبكات اتصالات من آلة معلوماتية إلى آلة معلوماتية أخرى. ويسمح هذا الاتصال الإلكتروني المسمى "تبادل المعطيات المحوسبة" (Echange de Données Informatisées - EDI) بإدخال تحسين كبير على الكفاءة في التجارة عن طريق تخفيض المهل، والحد من مصادر الأخطاء وزيادة امكانيات المعالجة في جميع نقاط دارات المعلومات التي تنشأ.

١٨- ولا شك في أن التجارة الدولية ميدان متميز يمكن أن يستفيد من المزايا التي يقدمها الإرسال الإلكتروني للوثائق التجارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإرسال الإلكتروني للوثائق التجارية، ومن ثم استخدام شبكات الاتصالات، يقتضي مسبقاً حوسبة الوثائق داخل كل حلقة من حلقات السلسلة. وهذه الحوسبة مشروطة بعدد كبير من الأبعاد الأخرى، لا سيما الأبعاد القانونية والتنظيمية. وتشكل حوسبة الإجراءات الداخلية للشركات والإدارات، عملية تكون أحياناً طويلة ومكلفة وتفتقر في الغالب تطور أساليب التنظيم. وبهذا المعنى، يمكن لعرض خدمات الاتصالات الكثرة أن يسرع عملية الحوسبة الداخلية للمنظمات والشركات المعنية بالتجارة الخارجية، بإبراز المزايا الإضافية لاستراتيجية الحوسبة. فهناك إذن تعزيز متقاطع لعمليات الحوسبة وعمليات الوضع في الشبكات، يهدف بالفعل إلى إدارة أرباح الانتاجية المرتبطة بالآليات والإجراءات التي تتحكم بعملية تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولي.

١٩- ومن شأن شبكات الاتصالات، إذا أحسن استخدامها، أن تشارك في تخفيض التكاليف المرتبطة بالصفقة التجارية.

جيم- شبكة التبادل والتجارة الدولية، ذات القيمة المضافة

٢٠- يفترض تسهيل المبادلات استخداماً أمثل للترتيبات الوظيفية للمعطيات (عمليات الجمع والعرض والإبلاغ والمعالجة). ويتعين ربط هذه المعلومات بالتدفقات المادية والمالية التي تقتضي، بالإضافة إلى ذلك، المحافظة على أثر عن عمليات الوصل بين المعنيين بالتجارة الدولية (التجار، وكلاء الشحن، والمصارف، وشركات التأمين، والجمارك، والمستودعات والموزعون، والزبائن النهائيون)، لفترة تتجاوز إلى حد بعيد مجرد زمن إجراء الصفقة التجارية.

٢١- وقبل الصنفه المذكورة، يتعين على المعنيين أن يبقوا على اطلاع على تطور الأسواق، وأن يكونوا على استعداد لاقامة علاقات عمل قبل عقد الصنفه، مع ما يعنيه هذا الأمر من الحصول على المعلومات المناسبة. وأثناء الصنفه، تظهر شروط خاصة بارساء العلاقات، لا في الجزء الاجرائي فقط بل في ميدان ادارة "الأعطال" أيضا. وأخيرا، وبعد عقد الصنفه، يمكن لأنواع التفذية الراجعة أن تسهم إلى حد كبير في زيادة كفاءة ودينامية التجارة الدولية.

٢٢- كما يمكن أن تشكل الاتصالات المصنوفة لمثل هذا التنظيم الاقتصادي، وتكون موجهة نحو تحقيق مكاسب مستمرة في مجال الكفاءة. وقد باتت متاحة منذ الآن تطبيقات مختلفة التقنيات (الأوديوتكس والفيدويوتكس والنداء الجماعي) فيما يتعلق بالجزء التحضيري من عمليات تبادل السلع والخدمات؛ ويرافق تبادل المعلومات المحوسبة، كما رأينا، الصنفه التجارية في حين تبقى الخدمة العالمية للاتصالات القاعدة من حيث مبدأ وجودها في كل مكان، للمحافظة على الاتصالات الضرورية بين شركاء التبادل؛ وأخيرا، ستتيج أجهزة من نمط "الشبكة الذكية" في آن معا تحسين سلاسة الجهاز المكاني الزمني، مع توفير إعادة معالجة المعلومات التي عبرت في لحظة أو في أخرى شبكات الاتصالات.

٢٣- وغالبا ما تكون المنظمات الصناعية أو التجارية الكبرى قد حققت تكامل الاستخدام المكثف لشبكات وخدمات الاتصالات حول العالم. ويفضي بها حجمها وتكوينها المتعدد الجنسيات وتنوع واتساع أسواقها، إلى الافادة على أحسن وجه من الابتكارات التي يشهدها عالم الاتصالات. وفي الواقع، فإنها تستطيع، حتى في السياقات التي يكون فيها عرض الشبكات والخدمات محدودا، أن تشغل شبكات خاصة حسنة الأداء على هياكل تحتية أساسية. وعلى النقيض من ذلك، نادرا ما تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الحصول على الخدمات ذاتها، وقد تكون بالتالي في وضع مجحف بصورة خاصة فيما يتعلق بنفاذها إلى الأسواق.

٢٤- ومن شأن خدمات الاتصالات، إذا كانت حسنة الادارة، أن تزيد القيمة المضافة لنشاط تبادل السلع والخدمات.

ثانيا- الاختناقات

٢٥- تواجه مؤسسات كثيرة أربع فئات من المشاكل في مجال الاتصالات. وهي مرتبطة بما يلي:

- النفاذ المادي والاقتصادي إلى الخدمة الأساسية؛

- النفاذ إلى الشبكات والخدمات ذات القيمة المضافة؛

- مشاكل استخدام خدمات الاتصالات؛

- الانحرافات الناشئة عن السياسات العامة.

ألف- انعدام المساواة ازاء النفاذ إلى الخدمة الأساسية

٢٦- تقدم الشبكة الهاتفية اليوم وسطاً حاملاً لفئات عديدة من الخدمات. وإذا كانت التكنولوجيات المستخدمة إلكترونية إلى حد كبير، فإن الخدمات التي تقدمها الشبكات الهاتفية عبر العالم لا تزال ذات طبيعة تماثلية (الهاتف والطبصلة وارسال المعطيات بالمودم وما إلى ذلك).

١- النفاذ إلى الشبكة الهاتفية

٢٧- إن فرص النفاذ إلى الشبكة الهاتفية شديدة التفاوت من بلد إلى آخر. وفي حين كانت الخدمات الهاتفية متوفرة في العالم بواسطة ما يقرب من ٦٠٠ مليون خط هاتفي في عام ١٩٩٢ بالنسبة لسكان يبلغ عددهم الإجمالي ٥,٥ مليار نسمة، أي بكثافة متوسطة قدرها ١١٠ خطوط لكل ١٠٠٠ نسمة، فإن الكثافة المتوسطة لكل بلد تختلف بنسب كبيرة: وهي لا تزال أدنى من خط واحد لكل ١٠٠٠ نسمة في ما يقرب من عشرة بلدان، وتتجاوز ٦٠٠ خط لكل ١٠٠٠ نسمة في أكثر البلدان تقدماً، أي بفارق يزيد على ٦٠٠ خط! ويقدم الجدول التالي موجزا عن هذه التباينات الكبيرة:

الكثافة الهاتفية لكل ١٠٠٠ نسمة	عدد السكان (بالملايين)	الخطوط الهاتفية الرئيسية (بالملايين)	
٤٥٧	٣٧٥,٨	١٧١,٨	أمريكا الشمالية
٧٦	٣٧٦,٩	٢٨,٨	أمريكا الجنوبية
٣٦٥	٥٧٦,٤	٢١٠,٥	أوروبا
٤٦٤	٣٤٣,٣	١٥٩,٣	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
٤٨	٣ ٤٨٩,٩	١٦٧,٨	آسيا
١٦	٧٠٩,٩	١١,٤	أفريقيا
٤٢٠	٢٦,٤	١١,١	أوقيانوسيا
١٠٨	٥ ٥٥٥,٩	٦٠١,٤	المجموع
٥٠٧	٨٢٥,٥	٤١٨,٣	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المصدر: مؤسسة Sirius-Stratlas.

٢٨- وينبغي أن نميز ظاهرتين في مجال تحديث الشبكات:

(أ) تتصل الظاهرة الأولى باعتماد التحكم الإلكتروني المتطور بالشبكات (لا سيما إنشاء النداءات)، الذي يتيح اغناء المهام المقدمة مثل إعادة تسيير النداء، أو الفوترة المفصلة، أو البحث عن المحطات المتنقلة؛

(ب) وتتصل الظاهرة الثانية بترقيم المعلومات والقدرة على الوصل بالاسلوب الرقمي بنواة الشبكة، وهو ما يتيح ارسال تدفقات أكثر كثافة وتحسين شديد الوضوح لجودة الخدمة، مع إتاحة إمكانية استخدام مختلف أنماط المعلومات (الصوت والصورة والمعطيات).

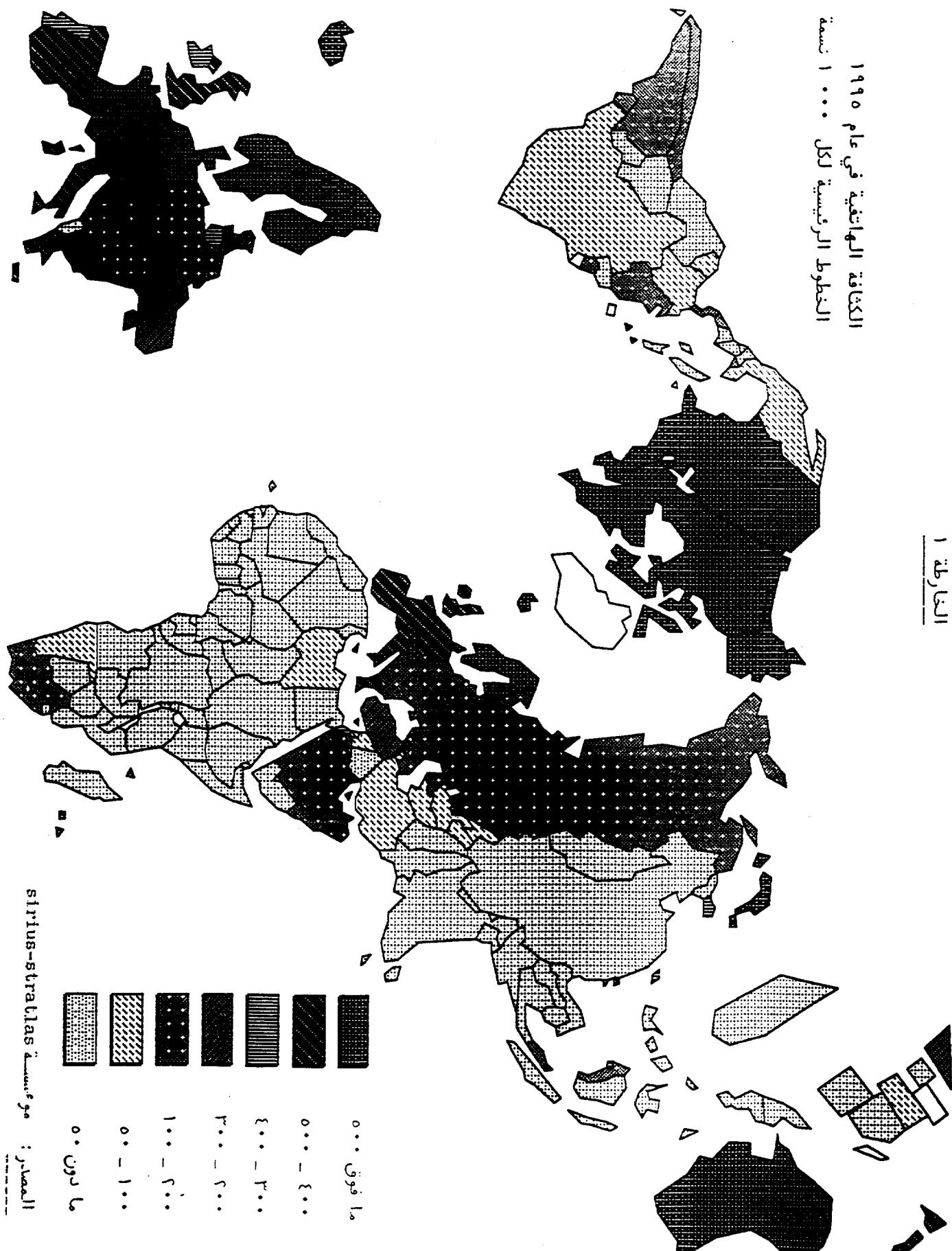
٢٩- ويتناول ترقيم الشبكات هذين البعدين ولا يتعلق بتركيب البدالات الرقمية فحسب، بل باعتماد شبكة تشوير متقدمة (شبكة التحكم بالشبكة المفتوحة للمستخدمين) وأخيرا ترقيم النفاذ إلى الشبكة.

٣٠- وتقدم الخارطة ١ الاختلافات في الكثافة الهاتفية بلدا فبلدا. لكن الكثافة ليست المعيار الوحيد الذي يجب أخذه في الحسبان لتحليل التفاوتات في النفاذ إلى الشبكات الدولية. ويمكن ألا يكون النفاذ إلى الشبكات الدولية مرتبطا بالوصول بالشبكات الوطنية. ويقتضي إجراء اشتراك خاص، بسبب وجود مشغل دولي مستقل مثلا. ويمكن ألا يسلم هذا الاشتراك، الذي يشكل تكلفة إضافية، إلا بموجب شروط معينة، من ايداع كفالة إلى طرائق خاصة للاستيفاء بل إلى الفوترة بالعملة الأجنبية، التي تحد بشدة من فرص النفاذ إلى الشبكات. وتمثل الخارطة ٢ نسبة الخطوط النافذة إلى الخدمات الدولية بلدا فبلدا.

٣١- وقد يكون هناك عوائق أخرى "مادية" تحد من استخدام شبكات الاتصالات، مثل الأتمتة الناقصة للشبكات وانخفاض نسبة ترقيمها. ولا يتيح الابقاء في بلدان كثيرة على المرافق الهاتفية اليدوية، تقديم الجودة ذاتها للخدمات، كما لا يتيح في الغالب تقديم الوظائف ذاتها التي تقدمها شبكة أوتوماتية. وبالإضافة إلى مهل أطول بكثير للحصول على النداءات، يكون من الصعب، بل من المستحيل، في الغالب، إرسال رسائل الطبصلة على نحو صحيح. أما فيما يتعلق بنسبة ترقيم الشبكات، فهي تحدد قدرة المستخدمين على النفاذ إلى الخدمات المتقدمة التي يتيحها التجهيز الإلكتروني للمراكز الهاتفية، مثل إعادة النداءات، وتشوير النداءات قيد الانتظار وما إلى ذلك. وتقدم الخارطة ٣ نسب ترقيم الشبكات وتبين الفوارق في النفاذ إلى الخدمات الإضافية للشبكات الهاتفية.

الكثافة السكانية في عام ١٩٩٥
الخطوط الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة

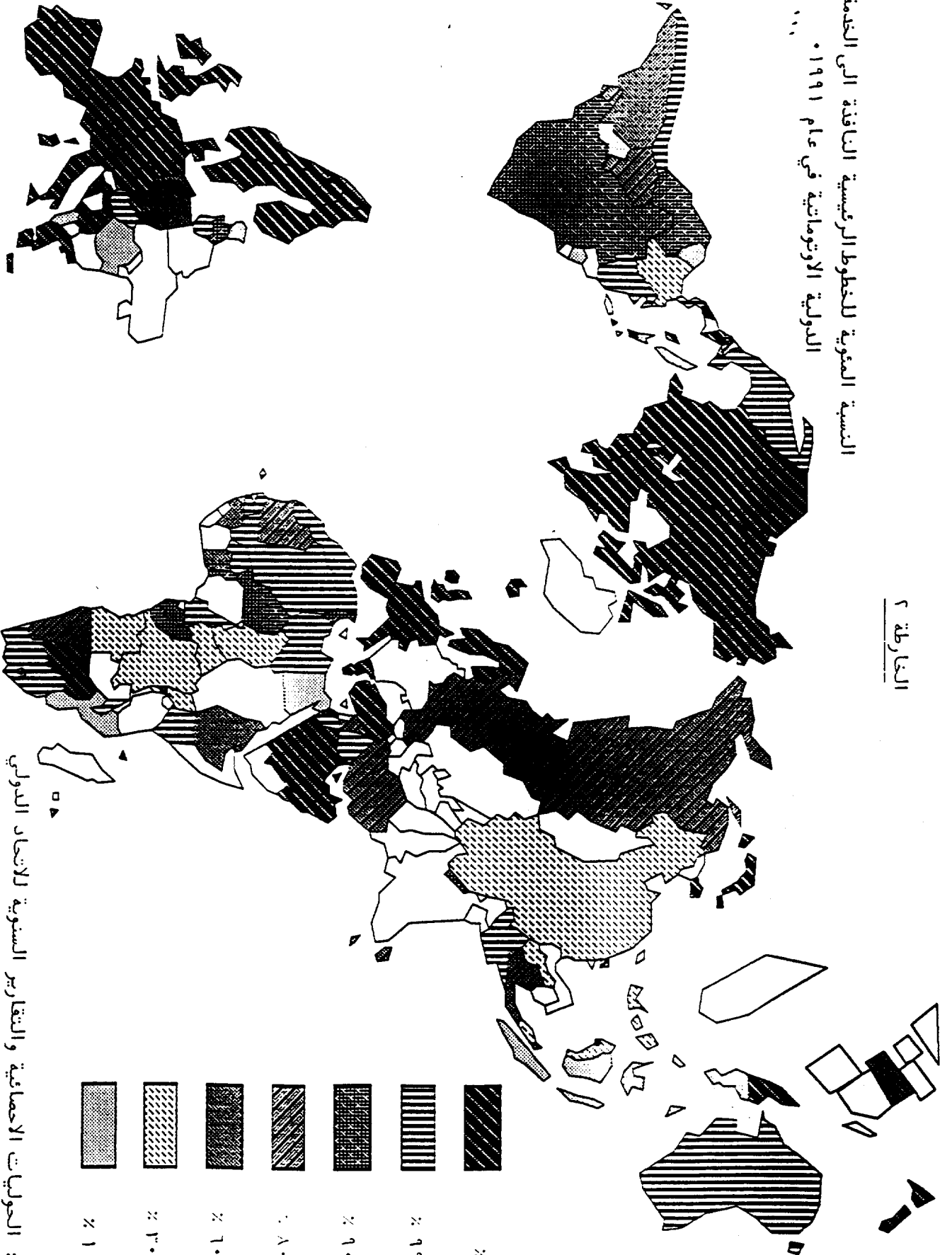
الخريطة ١



النسبة المئوية للخطوط الرئيسية النافذة الى الخدمة

الدولية اورتوماتية في عام ١٩٩١

الخارطة ٢

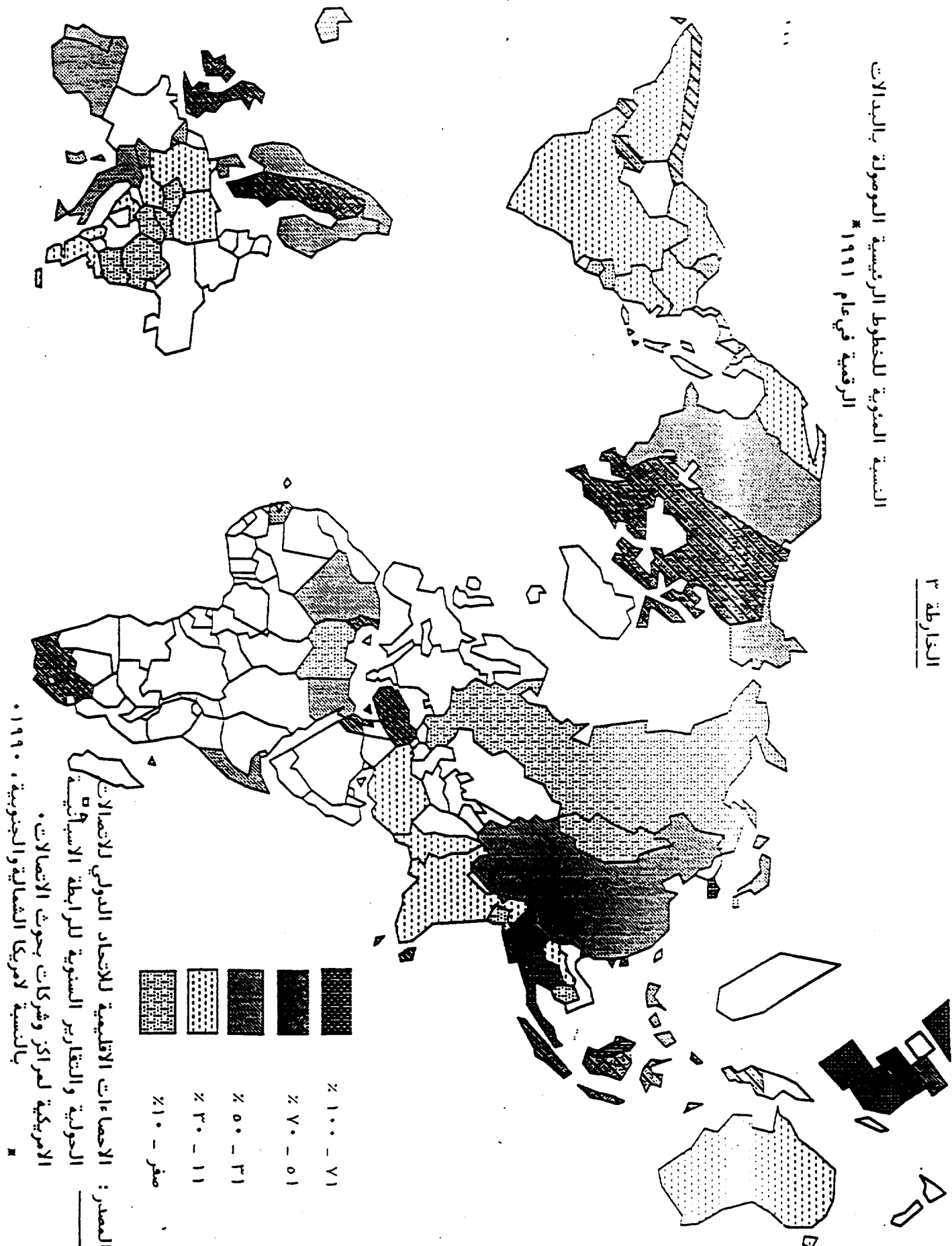


	٪ ١٠٠
	٪ ٩٩ - ٩١
	٪ ٩٠ - ٨١
	٪ ٨٠ - ٧١
	٪ ٦٠ - ٥١
	٪ ٥٠ - ٤١
	٪ ٤٠ - ٣١
	٪ ٣٠ - ٢١

المصدر : الحوليات الاحصائية والتقارير السنوية للاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاوروبية للبريد والاتصالات .

النسبة المئوية للخطوط الرئيسية الموصولة بالبدالات
الرقمية في عام ١٩٩١*

الخارطة ٣



٢- النفاذ الاقتصادي إلى الشبكات

٢٢- يشير النفاذ الاقتصادي إلى الشبكات نمطين من المسائل:

- مستوى التعريفات،

- الحواجز غير التعريفية في وجه النفاذ.

٢٣- يطرح مستوى التعريفات مشكلة في عدد كبير من البلدان باعتبار أن الاتصالات الدولية مفوترة على نحو مبالغ فيه بصورة عامة لتغطية التكلفة الطيفية للاتصالات الداخلية، والاتصالات المحلية بصورة رئيسية. وهكذا نلاحظ بأنه في البلدان التي تتدنّى فيها الكثافة الهاتفية عن ٢٠ أو ٣٠ خطاً لكل ١٠٠٠ نسمة، توفر إيرادات الاتصالات الدولية أكثر من نصف الإيرادات الإجمالية لمشغلي الاتصالات، بل تغطي أحياناً نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من هذه الإيرادات. وتحصل هذه التفاوتات الكبرى على حساب كبار مستخدمي الاتصالات الدولية وهم عملاء التجارة الدولية، وتحد من نموهم بزيادة كلفة الصفقات الدولية زيادة شديدة. ويكمن الحل في إعادة تنظيم هامة للتعريفات، وهي عملية سبق أن بدأت بها بلدان متطورة عديدة، مقربة بذلك التعريفات من التكاليف، ومخفضة أسعار الاتصالات الدولية بزيادة سعر الاتصالات الداخلية، لا سيما سعر الاتصالات المحلية من خلال اعتماد سعر للاتصالات المحلية وفق مدتها.

٢٤- ويتمثل عائق تعريفي آخر في التكاليف المبالغ بها والمرتبطة ببعض الخدمات أو الاستخدامات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتجارة الدولية. وتؤدي الكلفة المرتفعة لعمليات وصل الخطوط في بعض البلدان إلى الحد من امكانيات وصلها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويشكل وجود الرسوم الإضافية المبالغ فيها والتي تفرض في غالب الأحيان دورياً ودون أن تبررها التكاليف، على توصيل المحطات الطرفية الخاصة، مثل الطبصلة أو المودم، عائقاً كبيراً في وجه ازدياد هذه الأدوات اللازمة اليوم للتجارة. كذلك قد تؤدي طرائق تسويق الوحدات الطرفية (كالايجار فقط أو البيع فقط) إلى نشوء انحرافات في الممارسات المتعلقة بالتوصيل.

٢٥- وإلى جانب هذه المسائل التعريفية، هنالك حواجز كثيرة غير تعريفية تؤدي إلى حصول تفاوتات في النفاذ إلى الشبكات وإلى الخدمات. فتتعدد الاشتراكات، سواء ارتبطت أو لم ترتبط بتعدد المشغلين، واشتراط ايداع كفالة بل مدفوعات بالعملة الأجنبية في سبيل النفاذ إلى بعض أنماط الخدمات، لا سيما الدولية منها، والقيود المرتبطة بإجراءات الاستيفاء (نمط العنوان، وطريقة الدفع مثلاً)، هي كلها عوامل تعقد اللجوء إلى خدمات الاتصالات. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لخدمات كثيرة أن تسهل استخدام الشبكات، مثل البطاقات الشخصية التي تتيح أن يحول المرء إلى حسابه كلفة اتصالات أجراها في

الخارج (من غرف الهاتف العمومية، أو من عند مستخدمي آخرين، أو من خارج البلاد، وما إلى ذلك)، لكن هذه الخدمات غير متوفرة في كل مكان.

٣٦- كذلك، تشكل جودة الخدمة عاملاً هاماً بالنسبة للكفاءة أو لعدم الكفاءة في الشبكات. ومهل التوصيل هي عامل حاسم في بلدان كثيرة حيث يتحتم في الغالب انتظار سنوات عديدة وفقاً للموقع الذي يكون فيه المرء، للحصول على توصيل بالشبكة. لكن مهل إصلاح الخطوط بعد تعطلها، ومهل تسيير الاتصالات (انتظار الخط والترقيم والتسيير بحد ذاته) ومعدل كفاءة النداءات (نداءات ناجحة)، وجودة الاتصالات (وضوح السمع وعدم فك التوصيل أثناء النداء، وما إلى ذلك)، هي بالتقدير ذاته عوامل تجعل من الاتصالات أمراً مفضلاً أو غير مفضل. وأخيراً، لن يكون هذا التعداد شاملاً ما لم نذكر الممارسات التي قد تؤدي إلى التمييز بين المستخدمين حسب نفوذهم المؤسسي أو المالي الذي يتيح لهم الحصول على الخطوط أو إصلاح الأعطال بمنحهم الأولوية على غيرهم.

٣٧- وقد تحمل هذه المشاكل الحكومات والتجمعات الإقليمية بل تجمعات الفاعلين الاقتصاديين الخاصين على التفكير في إنشاء مناطق للنفاذ المتميز. وتسمح هذه المناطق، المسماة أحياناً "مراكز بعيدة" (Téléports)، بأن يتاح لوسط اقتصادي معين، النفاذ إلى الشبكات والخدمات الأكثر تطوراً. ويمكن أن تشكل مرحلة متوسطة في تطوير الشبكات والخدمات، لكنها قد تنشئ أيضاً تباينات بين الشركات إذا كان النفاذ إلى المراكز البعيدة هذه وفقاً على المعنيين الموجودين في منطقة جغرافية معينة ومحددة. أما في الأماكن التي لا توجد فيها المراكز البعيدة هذه أو أنها لا تدعو للرضى، فقد تلعب "النقاط التجارية" هذا الدور الحيوي في إتاحة النفاذ المتميز إلى الشبكات.

٣- الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات

٣٨- تشكل الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات (RNIS) امتداداً طبيعياً للشبكات الهاتفية الحالية من حيث تقدم لكل مستخدم توصيلاً رقمياً عالمياً المعايير، انطلاقاً من البنية الأساسية الهاتفية الحالية. ويتيح هذا التوصيل الرقمي زيادة الخدمات المقدمة للمستخدمين على هذه الشبكة الأساسية ذاتها (وهو على وجه الخصوص، يجيز نقلاً أسرع للملفات ونقل الصور بما يتيح تقديم خدمات مثل المباشرة بالصورة)، مع زيادة الجودة والقدرات الوظيفية إلى حد كبير. وإذا كان النفاذ إلى شبكة هاتفية متماثلة، أمر ضروري اليوم لمن يريد الاتجار على الصعيد العالمي، يبدو أن النفاذ إلى الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات سرعان ما سيكون أمراً يصعب تفاديه كما هي الحال اليوم بالنسبة إلى النفاذ إلى الخدمة الأساسية المتماثلة. والحال أن التفاوت في النفاذ إلى الخدمة المتماثلة يحمل على أن تتوقع غداً تفاوتاً صارخاً أكثر في النفاذ إلى الخدمات الرقمية، إذا لم تتخذ التدابير اللازمة منذ اليوم. وينبغي من منظور متوسط الأمد، أن يكون في الامكان الاعتماد على قدر أكبر من إمكانية التشغيل البيئي للشبكات الوطنية الرقمية المتكاملة الخدمات (الجدول ١).

الجدول ١
مصنوفة التوصيلات البينية للشبكة الرقمية
المتكاملة الخدمات (نهاية ١٩٩٢)

de	All	Aus	Aut	Bel	Can	Dan	Esp	Fin	Fra	Gre	Hkg	Ir	Ita	Jap	Lux	Nor	NZ	PB	Por	RU	Sing	Sue	Sui	USA
Allemagne		o	o	o	o	o	o	o	o	94	o		o	o	94	o	o	o	94	o	o	o	o	o
Australis	o			o		o	o	o	o						94	o	o	o		o	o	94	o	o
Autriche	o			o		94			o	94		94				94		94	94	94		94	o	o
Belgique	o	o	o		o	o	o	o	o	94	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o
Canada	o			o				o	o					o		o		o	94	o			o	o
Danemark	o	o		o			o	o	o	94	o		94	o	94	o		o	94	o		o	o	o
Espagne	o	o		o		o		o	o	94			o	94		o		o	94	o	o	94	o	o
Finlande	o	o		o	o	o	o		o			94			o		o	94	o			94	o	o
Franca	o	o		o	o	o	o			95	o	o	o	o	94	o		o	94	o	o	94	o	o
Grèce	o		94	94		94	94		95				o					94	o			94	o	o
Hong Kong	o			o		o		o								94		o	o	o	o	94	o	o
Irlande	o			o		94			o					o	94	94		94	94	o		94	94	o
Italie	o			o		94	o	o	o	94			o			o		o	94	o			o	o
Japon	o			o	o	o	94		o		o	o				o		o	o	o	o	94	o	o
Luxembourg	94			o		94			94		94					94		94	94	94	94	94	94	94
Norvège	o	o	94	o	o	o	o		o		94	o	o	o	94	o	o	o	o	o	o	o	o	o
Nouv. Zélande	o	o		o												o		o	o	o	o	o	o	o
Pays Bas	o	o		o	o	o	o	o	o	94	o	94	o	o	94	o	o	94	o	o	o	o	o	94
Portugal	94			o		94	94		94							94		94	o	o	o	o	o	o
Royaume-Uni	o	o	o	o	o	o	o	o	o	94	o	o	o	o	94	o		o	o	o	o	o	o	o
Singapour	o	o		o		o		o				o	o	o			o	94	o	o	o	o	o	o
Suède	o	94		o		o	o	o	o	94	94		o	94	94	o	o	o	o	o	o	o	o	94
Suisse	o	o	o	o	o	o	o	o	o		94	o	o	94	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o
USA	o	o		o	o	o	o	o	o		o	o	o	o				94	o	o	o	94	o	o

المصدر: المعهد الأوروبي للمواد السمعية البصرية والاتصالات (IDATE) وحولية ٩٢ لمؤسسة Eurie وتقاريرها السنوية.

مفتاح الرموز: O = التوصيل البيني التشغيلي في نهاية ١٩٩٢
94 أو 95 = التواريخ المتوقعة للتوصيل البيني
الخانة الفارغة = لا شيء معلن من جانب المشغلين أو معلومات غير متوفرة.

٤- الشبكات الخلوية

٣٩- للشبكات المتنقلة الخلوية اليوم وظيفة مزدوجة: توفير وظيفة تنقلية كاملة لمستخدمي الخدمات الصوتية؛ واقتراح بديل للشبكة الهاتفية المبدلة في البلدان التي يتعين عليها أن تبذل جهدا فوريا من حيث معدلات الاختراق الهاتفي. وتحمل التكنولوجيات الرقمية على توقع نسبة كبيرة للفوائد إلى التكاليف، من جهة الطلب. بيد أن اختراق هذا النمط من الخدمات لا يزال متفاوتا جدا كما هو مبين في الجدول ٢؛ وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مشكلات التوصيل البيني (وفي هذه الحالة "التنقل" الذي يتيح لمستخدم في شبكة ما أن يستخدم وحدته الطرفية على اقليم مشغلين آخرين) أبعد عن أن تحل (الجدول ٢).

٤٠- وهذان النمطان من الشبكات، أي الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات والمهاتفة الراديوية الخلوية، هما منذ اليوم وعلى غرار شبكات أخرى مثل شبكات الاستدعاء الراديوي، شبكتان هامتان بالنسبة لحسن سير المؤسسات الراغبة في القيام بتجارة دولية. وهما تقدمان خدمات أساسية، لا سيما الخدمة الهاتفية في ظروف نفاذ ووظائف موسعة، تتيح لكل وكيل البقاء على اتصال حيثما وجد وارسال رسائل ذات طبيعة تزداد تنوعا إلى مراسلين أكبر عددا، مما يجعل الصنف التجاري أكفأ للغاية.

الجدول ٢
مصنوفة اتفاقات المجموعات المتنقلة الخاصة
لنقل الدولي في أواسط عام ١٩٩٢

de	All	Aut	Bel	Dan	Esp	Fin	Fra	Gre	Hkg	Iri	Ita	Lux	Nor	Pb	Por	Ru	Sue	Sui
vers																		
Allemagne		P	P	o		o	o	P		P	o	o	o	P	o	o	o	o
Autriche	93																	
Belgique	93											P		P		94	P	o
Danemark	o		94			o	o	P	94	o	o	o	o	P	o	o	o	o
Espagne	93		94													94		
Finlande	o			o			o	P	94	o	o	P	o	P	o	o	o	o
France	o			o		o		P					o			o	o	o
Grèce							93									o		
Hong Kong								P									P	
Irlande	93			o		o	93						o			o	o	
Italie	o			o		o	o						o	P		93	P	o
Luxembourg	o		94	o			93						o	P	o	o	o	o
Norvège	o		94	o		o	o	P	94	o	o	P		P	o	o	o	o
Pays-Bas	P		94				94					P				94	P	o
Portugal	o			o		o	93						o			93	o	o
Royaume-Uni	o			o		o	93	o			o		o			o	o	
Suède	o			o		o	o	P		o	o	P	o	P	o	o		o
Suisse	o		94	o		o	o	P		o	o	o	P	o	o	o	o	

المصدر: المعهد الأوروبي للمواد السمعية البصرية والاتصالات (IDATE) و Telecomeuropa

مفتاح الرموز: O = التوصليل البيني التشغيلي في أواسط ١٩٩٢
93 = التوصليل البيني المتوقع في نهاية ١٩٩٢
94 = التوصليل البيني المتوقع في نهاية ١٩٩٤
P = التوصليل البيني المتوقع دون تحديد التاريخ
الخانة الفارغة = لا شيء * معلن من جانب المشغلين.

الجدول ٢
مؤشرات اختراق المهاتفة الراديوية المتنقلة الخلوية
في نهاية ١٩٩٢

البلد/الإقليم	سنة بدء التشغيل (١)	عدد المشتركين بالآلاف	الاختراق لكل ١ ٠٠٠ نسمة
			over 50
Sweden	1981 and 1992	1 150	93
Finland	1986 and 1992	442	88
Norway	1981 and 1993	357	83
Iceland	1986	17	68
Denmark	1982 and 1992	285	56
United States	1983	13 070	53
			20 to 50
Singapore	1988	135	45
Canada	1985	1 165	44
Hong Kong	1984	255	44
Australia	1986	673	40
Switzerland	1987 and 1993	248	37
Faroe Island	1989	2	35
New Zealand	1987	105	31
United Kingdom	1985 and 1992	1 790	31
United Arab Emirates	1989	44	28
Austria	1984	211	27
Macao	1988	13	27

البلد/الإقليم	سنة بدء التشغيل (١)	عدد المشتركين بالآلاف	الاختراق لكل ١ ٠٠٠ نسمة
Bahrain	1986	12	24
Kuwait	1986	50	23
Taiwan	1989	450	23
Brunei	1989	5	20
Cyprus	1988	14	20
Puerto Rico	1991	72	20
			10 to 20
Germany	1985 and 1992	1 552	19
Italy	1985 and 1992	1 090	19
Malaysia	1985	285	16
Malta	1990	6	16
Andorra	1990	1	15
Ireland	1985 and 1993	53	15
Japan	1979 and 1994	1 766	14
Netherlands	1985	205	14
Israel	1986	46	10
France	1985 and 1992	550	10
			1 to 10
Republic of Korea	1984	345	8
Portugal	1989 and 1992	85	8
Belgium	1987 and 1994	65	7
Venezuela	1988	130	7

البلد/الإقليم	سنة بدء التشغيل (١)	عدد المشتركين بالآلاف	الاختراق لكل ١ ٠٠٠ نسمة
Spain	1982	242	6
Thailand	1986	352	6
Chile	1989	67	5
Mexico	1989	370	4
Mauritius	1992	3	3
Estonia	1993	2	2.6
Argentina	1989	70	2
Hungary	1990	22	2
Luxembourg	1985 and 1993	4	2
Oman	1985	4	2
Slovenia	not specified	4	2
Croatia	not specified	6	1.3
Turkey	1986	74	1.3
Saudi Arabia	1981	18	1.2
Greece	1993	12	1
Philippines	1989	73	1
			0.1 to 1
Peru	1991	20	0.9
Costa Rica	1989	2	0.7
Brazil	1990	68	0.5
South Africa	1986	14	0.4
Latvia	1993	1	0.4

البلد/الإقليم	سنة بدء التشغيل (١)	عدد المشتركين بالآلاف	الاختراق لكل ١ ٠٠٠ نسمة
Sri Lanka	1989	6	0.4
Tunisia	1985	3	0.4
China	1987	350	0.3
Guatemala	1991	3	0.3
Czechoslovakia	1992	6	0.3
Indonesia	1986	43	0.2
Morocco	1988	5	0.2
Pakistan	1990	20	0.2
Russian	1991	4	0.2
Lithuania	1993	0.3	0.1
Poland	1993	3	0.1
			under 0.1
Egypt	1987	4	0.08
Algeria	1990	2	0.07
Nigeria	1992	6	0.06
Viet Nam	1992	3	0.05
Bangladesh	1991	1	0.01

المصدر: المعهد الأوروبي للمواد السمعية البصرية والاتصالات (IDATF) و Financial Times Mobile Communications.

مفتاح الرموز: nd = غير محدد.

(١) تتعلق السنوات المذكورة بالرقم الثخين، بافتتاح الشبكات الرقمية (المجموعات المتنقلة الخاصة...). وتعلق السنوات الأخرى بافتتاح الشبكات التماثلية (الخدمة الهاتفية المتنقلة المتقدمة، الخدمة الهاتفية المتنقلة لشمال أوروبا، نظام الاتصالات الكامل النفاذ...).

باء- التفاوت ازاء شبكات وخدمات القيمة المضافة

٤١- الهاتف والطبصلة (والتلكس أيضا) هما أداتان أساسيتان لا غنى عنهما للتجارة الدولية. وهما منذ الآن، بوصفهما خدمتين عالميتين، مدمجتان في كل صفقة تجارية. لكن الاتصالات تقدم منذ حوالي خمس عشرة سنة مجموعة كاملة من الخدمات المتطورة. وهكذا يمكن تحديد درجات عديدة للقيمة المضافة: فيكون ارسال معطيات محوسبة بواسطة شبكات محددة (X25, Vsat) هو الدرجة الأولى منها؛ وتكون خدمات القيمة المضافة بالمعنى الحقيقي للكلمة، الدرجة الثانية منها.

١- أهمية الشبكات المتخصصة

٤٢- من الجدير أن نذكر ثلاثة أنماط من الشبكات المتخصصة:

(أ) تمثل الوصلات المتخصصة، وهي أولى الأوساط الحاملة المكرسة الموضوعة في تصرف المستخدمين (وهم الزبائن النهائيون أو الوسطاء)، جزءاً لا يستهان به من حركة الصوت - المعطيات على الصعيد الدولي. ولا تزال المشاكل الحالية تتصل بالتغطية الجغرافية والتمديدات الوظيفية ومستويات التعريفات (لا سيما في ظل عدم وجود شبكات مبدلة) المتفاوتة للغاية والتمييزية اذن بالنسبة للمستخدمين.

(ب) وفيما يتعلق بارسال المعطيات على الشبكات المكرسة، أي شبكات X25، التي باتت تكنولوجيتها اليوم مستقرة بصورة أساسية، والتي يمكنها اذن أن توفر نسبة فائدة - تكلفة تكون مؤاتية للزبون، فإن استخدامها في السياق الدولي لا يزال محدودا بفعل معايير مادية مرتبطة بمقدار توافرها وتوصيلها البيئي .

(ج) وتشكل شبكات VSAT الدولية بديلا مشيرا للاهتمام من حيث المرونة التي توفرها (تجهيزات أرضية خفيفة، ووصلات ساتلية لا تحتاج إلى الكثير من نطاقات التمرير، والقدرات الوظيفية المتطورة في اتجاه تفاعل أكبر). غير أن تطوير هذه الشبكات الى شبكات دولية يصطدم بنمطين من العوائق: الكلفة المرتفعة نسبيا حتى الآن والقيود التنظيمية الكبيرة، وإن كانت هذه الأخيرة تميل الآن الى الانخفاض.

٢ - الخدمات ذات القيمة المضافة

٤٣- تتعلق هذه الخدمات بتنفيذ تطبيقات معينة داخل الشبكات، بالإضافة الى النقل البسيط للمعلومات. وتدرج في هذه الفئة عموما الخدمات الصوتية (الرقم المجاني، والأوديوتكس والنداء الجماعي) والخدمات غير الصوتية (تبادل المعطيات المحوسبة (EDI)، البريد E، نظم معالجة الرسائل وفقا للتوصية X400، خدمات الحجز، خدمات الترخيص، الفيديو تكس).

الجدول ٤
مصفوفة التوصيل البيني للخدمات العامة وفق
التوصية X400، في نهاية ١٩٩٢

	AUT	BEL	BGR	CHE	DEU	DNK	ESP	FIN	FRA	GBR	HUN	IRL	ISL	ITA	NOR	PRT	SWE	USA
ARE		•		•	•	•		•		•				•	•			•
ARG					•													
AUS	•	•		•	•	•	•			•	•							•
AUT	X	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•					?	•
BEL	•	X		•	•	•	•	•	•	•				•	•	•	•	•
BGR	•		X	•	•	•		•										
BRA	•	•		•	•		•			•				•		•		•
CAN				•	•									•				•
CHE	•	•	•		•	•	•	•	•	•	•	•		•	•	•	•	•
CHL					•	•				•				•				•
CHN					•													
CRI																		•
DEU	•	•	•	•	X	•	•	•	•	•		•	•	•	•	•	•	•
DNK	•	•	•	•		X	•	•	•	•		•	•	•	•	•	•	•
ESP	•	•		•	•		X	•	•					•	•	•	•	•
FIN	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•		•	•	•	•	•	•
FRA	•	•		•	•	•	•	•	X			•		•	•	?	•	•
GBR	•	•		•	•	•	?	•		X				•	•		•	•
HKG	•			•	•	•		•		•				•	•			
HUN	•			•	•	?		•			X			•				
IND				•	•												•	•
IRL	•	?		•	•	•	?	?	•			?				?		•
ISL		?		•	•			•					X		•	•		?
ISR				•	•			•										
ITA	•	•		•	•	•	•	•	•	•	•			X	•	•		•
JPN	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•				•	•			•
KOR	•			•	•	•		•	•					•				•
MEX					•													
MYS				•		•				•				•	•			
NOR	•	•		•	•	•	•	•	•	•	?	•	•	•	X	•	?	•
NZL																		•
POL					•													
PRT		•		•	•	•	•	•					•	•	•	X		•
ROM	•																	
SGP		•		•	•	•												•
SWE		•		•	•	•	?	•	•	•							X	•
THA					•													
TWN					•									•				•
USA	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•		•	•	•	•	X
ZAF		•		•	•	•												

المصدر: المعهد الأوروبي للمواد السمعية البصرية والاتصالات (IDATE)، رابطة مصنعي الأجهزة الكهربائية والإلكترونية (في كندا).

مفتاح الرموز: ARE = الإمارات العربية المتحدة؛ ARG = الأرجنتين؛ AUS = أستراليا؛ AUT = النمسا؛ BEL = بلجيكا؛ BGR = بلغاريا؛ BRA = البرازيل؛ CAN = كندا؛ CHE = سويسرا؛ CHL = شيلي؛ CHN = الصين؛ CRI = كوستاريكا؛ DEU = ألمانيا؛ DNK = الدانمرك؛ ESP = إسبانيا؛ FIN = فنلندا؛ FRA = فرنسا؛ GBR = المملكة المتحدة؛ HKG = هونغ كونغ؛ HUN = هنغاريا؛ IND = الهند؛ IRL = أيرلندا؛ ISL = آيسلندا؛ ISR = إسرائيل؛ ITA = إيطاليا؛ JPN = اليابان؛ KOR = جمهورية كوريا؛ MEX = المكسيك؛ MYS = ماليزيا؛ NOR = النرويج؛ NZL = نيوزيلندا؛ POL = بولونيا؛ PRT = البرتغال؛ ROM = رومانيا؛ SGP = سنغافورة؛ SWE = السويد؛ THA = تايلند؛ TWN = تايوان مقاطعة من الصين؛ USA = الولايات المتحدة؛ ZAF = جنوب أفريقيا.

٤٤- ولا تزال هذه الخدمات، التي تستجيب لحاجات الاقتصادات الحديثة، متاحة بطريقة شديدة التفاوت (التوافر والتكاليف)، في حين أنها تشكل منذ الآن مصادر لتحقيق المكاسب في مجال الكفاءة في التجارة الدولية.

٤٥- ويتعين أن تكون قدرة التشغيل البيني للخدمات ذات القيمة المضافة، جزءاً أساسياً من الصنعة، وبصورة خاصة من مكوناتها المالي. وإمكانية التشغيل البيني هذه، التي لا تزال متحصرة على الصعيد الدولي (الرقم المجاني الدولي، معالجة الرسائل - انظر الجدول ٤ -)، ينبغي أن تكون ذات أولوية في مجال عرض الخدمات على المستوى الدولي.

جيم- المشاكل المرتبطة باستخدام الاتصالات

٤٦- تشكل القيود الموضوعية على الاستخدام الواسع لمصدر الاتصالات - إشكالية الوصول - نمطاً أولاً من التفاوت، يمكن أن يؤدي إلى اختلال سير التجارة الدولية. وعليه، قد يشكل استبعاد الاتصالات حاجزاً في وجه المشاركة في النشاط التجاري الدولي.

٤٧- لكن هناك شكل آخر من أشكال الاختلال الوظيفي، يرتبط بالتوزيع غير المتكافئ للخبرة التقنية - وهذه هي إشكالية الاستخدام. وأخيراً، يجدر أن نذكر أيضاً الأثر الذي يمكن أن يتركه على جودة الطلب ذاتها، انعدام استقرار الهياكل الصناعية في قطاع الاتصالات - وهو قطاع يخضع منذ عشر سنوات لتغيرات عميقة.

١- انعدام المساواة في الدراية التقنية لدى المستخدمين

٤٨- إن كبرى المنظمات الصناعية أو التجارية اعتمدت في الغالب الاستخدام الموسع لشبكات وخدمات الاتصالات حول العالم. وينبغي بها حجمها وتكوينها المتعدد الجنسيات وتنوع واتساع أسواقها، إلى الاستفادة على أحسن وجه من الابتكارات التي يشهدها عالم الاتصالات، حتى في السياقات التي يكون فيها عرض الشبكات والخدمات محدوداً، لأنها تستطيع تطبيق شبكات خاصة متقدمة على بنى تحتية أساسية وعلى شبكات خاصة متطورة. وعلى النقيض من ذلك، يندر أن تتوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرص النفاذ إلى الخدمات ذاتها، ويمكن أن تكون إذن في وضع غير مؤات بصورة خاصة للنفاذ إلى الأسواق.

٤٩- وهناك إقرار عام بأن الانفاق في مجال الاتصالات هو بنسبة ٢ إلى ١ بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم داخل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ونجد بالتأكيد مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم حسنة الأداء إلى حد كبير في هذا المجال). لكن المحتمل أن يكون هذا الفارق أكبر بكثير على المستوى العالمي. وفي هذه الحالة، يعتبر أي مستوى مرتفع للنفقات إقراراً بالأهمية التي يمثلها دمج الاتصالات في عملية الإنتاج والتبادل في الاقتصادات

العصرية. ويولد هذا الفارق اذن دينامية غير متكافئة في الدراية التقنية المرتبط باستخدام الاتصالات، أي المرتبطة برفع قيمة الاتصالات في السلاسل للاقتصادات الصغرى ذات القيمة المضافة. وهذا الخط اللولبي (الامتياز من جهة والاعاقة من جهة أخرى) ينطوي على اعاقة مزدوجة لانطلاق التجارة الدولية. فمن الناحية الكمية، يميل هذا الخط اللولبي الى إبعاد المؤسسات "السيئة التوصيل"؛ ومن الناحية النوعية، ينشئ مناطق احتكاكات بين المؤسسات الشديدة التجهيز بوسائل الاتصالات وبين المؤسسات المحرومة منها.

٥٠- وهناك إذن ما يدعو الى تصحيح هذه الاختلالات الوظيفية؛ ويمكن أن نأمل، وإن الى حد معقول، وبواسطة اعتماد سياسات هادفة، في الانتقال الى "حلقة صالحة" حيث يجري تشجيع رفع مستوى (وهو مستوى دينامي بتعريفه) مجموع الشركاء المحتملين في التجارة الدولية.

٢- خصوصية الهياكل الصناعية

٥١- يخضع قطاع الاتصالات منذ زهاء عشر سنوات، لحالة من عدم الاستقرار ناشئة عن تطور بيئته التكنولوجية والتنظيمية ذاتها. وينظر المعنيون في النشاط الاقتصادي الى هذه الخصوصية على انها صعوبة في مجال تعيين احتياجاتهم من الاتصالات، كما في مجال انشاء علاقات تعاقدية مع عارضي خدمات الاتصالات.

٥٢- ومن المؤكد أن اعتماد الدينامية التنافسية في سياق من الابتكار التكنولوجي، أدى الى تخفيض نسبي لأسعار الاتصالات الهاتفية الدولية. لكنه أدى كذلك الى تسريع وتيرة اعتماد خدمات جديدة، منشأ آثارا من التنافس بين الخدمات وجاعلا الشراء والاستخدام أكثر اشكالية. وهذه الدينامية التنافسية، بنسخها كذلك شكلا من أشكال التضامن الدولي الذي بقي الاتحاد الدولي للاتصالات رمزه حتى منطلق الثمانينات (وذلك بتركيز كبار المشغلين بصورة خاصة على غزو أسواق أهم ٦٠٠ شركة متعددة الجنسيات، مع تجنب فرز أسواقهم الوطنية ذاتها)، أدت الى تراجع أهمية الخدمة العالمية، وهي حاملة راية هذه الصناعة.

دال- الانحرافات الناشئة عن السياسات العامة

٥٣- يشهد قطاع الاتصالات تحولا لم يسبق له مثيل منذ عقد. وفي بداية الثمانينات، كان من شأن تفكيك شركة AT & T في الولايات المتحدة، وتحويل شركة الاتصالات البريطانية (British Telecom) وشبكة NTT اليابانية الى القطاع الخاص، وفتح باب المنافسة أمام بعض الشبكات والخدمات، أن أعطت اشارة الانطلاق لعملية اعادة تنظيم دولية معمقة للقطاع، لا تزال بعيدة عن أن تنجز. ويحدث هذا التطور في سياق من التحولات التكنولوجية الهامة التي تؤدي من خلال الترقيم المعمم للمعلومات أيا كانت، الى التقاء سريع لمختلف القطاعات، بموازاة حدوث فورة في تشكيلة الخدمات المقدمة. ويتمثل

الاتجاه العام الذي ترسم ملامحه، في تحليل الدول تدريجياً من التزاماتها في قطاع الاتصالات، وهو تحليل ذو طبيعة ثلاثية الجوانب:

(أ) التحليل التشغيلي مع إنشاء كيانات مستقلة لاستغلال الشبكات والخدمات، علماً بأن الدولة لا تحتفظ إلا بالوظائف التنظيمية المميزة بوضوح عن الوظائف التشغيلية؛

(ب) التحليل المالي مع تزايد اللجوء إلى المصادر الخاصة لتمويل تطوير الشبكات، بل إلى عمليات تحويل وكالات التشغيل العامة إلى القطاع الخاص؛

(ج) التحليل السياسي مع الإقلاع تدريجياً عن سياسة محددة للاتصالات، مما يتيح اتخاذ إجراءات خاصة من حيث التخطيط العمراني، والعمالة، والسياسة الصناعية، والبحث والتطوير.

٥٤- ويترجم ما نشأ عن ذلك من تعميم نسبي لقطاع الاتصالات، في فتح أبواب المنافسة في بعض الشبكات والخدمات بصورة خاصة؛ فالشبكات المتنقلة (لا سيما الاستدعاء والمهاجرة الراديوية الخلوية)، وشبكات إرسال المعطيات وشبكات التوزيع عن بعد بالكبل، وشبكات السواتل، وغرف الهاتف العمومية بالبطاقات، هي من بين أولى الشبكات التي فتحت أمام المنافسة. ولكن تحتفظ بلدان عديدة باحتكارها لبعض الشبكات أو الخدمات.

٥٥- وتصطدم هذه التطورات الليبرالية بعقبات كثيرة منها بصورة خاصة الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه الاتصالات في تمويل الميزانيات العامة. وكثيراً ما تخضع الاتصالات لرسوم مرتفعة على مختلف المكونات التعريفية، لا سيما الاتصالات الهاتفية، وقد تلقي الاقتطاعات المباشرة أو غير المباشرة (المخصصة للأعباء العامة) بثقلها على كامل قدرة التمويل الذاتي. والشكوك المتعلقة بموقف الحكومات، والتغيرات الهامة التي يمكن أن تؤثر على ترسيم الاتصالات (أمكننا أن نلاحظ في بعض البلدان تغيرات تفوق نسبة ١٠٠ في المائة في الرسوم المفروضة على الاتصالات مما يمس الاستهلاك على نحو خطير)، بالإضافة إلى الاقتطاعات، هي كلها عوامل تعيق تطوير الاستخدامات، أما بصورة مباشرة بسبب مقادير المرونة المرتفعة، وأما بصورة غير مباشرة من خلال القدرة على الاستثمار لدى المشغلين.

٥٦- ولا يمكن أن يكون تدخل الدول غائباً تماماً في قطاع يبلغ حجمه حجم اقتصادي كلي. غير أن الملاءة المالية الشديدة لهذا القطاع يجب ألا تحجب عنا أن الأمر يتعلق بقطاع ذي هيكلية أساسية ذات أولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وأن أي سياسة للاقتطاعات التعسفية لا يمكن إلا أن تقلل من أسهامه في التنمية الاقتصادية في البلد، لا سيما في تنمية التدفقات التجارية الداخلية والخارجية.

ثالثا- التدابير الواجبة التطبيق على الاتصالات لتعزيز الكفاءة في التجارة الدولية

٥٧- توخيا لتخفيف التفاوتات الملاحظة وحل صعوبات النفاذ الى شبكات خدمات الاتصالات واستخدامها، يلزم اتخاذ عدد معين من التدابير. ويمكن تصنيفها في فئتين:

(أ) التدابير الهيكلية التي تطبق بصورة عامة على شبكات وخدمات الاتصالات؛

(ب) تدابير معينة تتيح انشاء ظروف متميزة للنفاذ الى الشبكات والخدمات انطلاقا من بنى تحتية خاصة.

٥٨- ويتعين تقدير هذه التدابير الأخيرة (الفقرة ٥٧(ب)) في سياق برنامج النقطة التجارية. والهدف الرئيسي لمبادرة الكفاءة في التجارة، التي استهلها الاونكتاد خلال مؤتمر كرتاخينا في شباط/فبراير ١٩٩٢، هو فتح التجارة الدولية أمام وافدين جدد. وقد ترجم تطبيق هذه السياسة منذئذ، في انشاء النقاط التجارية التي يعود أمر تركيبها الى المبادرات والسلطات المحلية.

٥٩- ويتعين أن يتوفر لكل نقطة تجارية في تركيبها الأساسي، طريق أو عدة طرق للنفاذ الى الشبكة الهاتفية المبدلة، كما يتعين أن تكون مجهزة بطبصلة وحاسوب شخصي متصل بالشبكة يتيح لها بصورة خاصة ادارة النفاذ إلى البريد E من نمط Internet. وهذا التركيب المقتصر على الحد الأدنى كي لا ينشئ حواجز أمام الدخول، لا يحكم مسبقاً على طبيعة تطبيقات الاتصالات الفعلية التي ستعتمدها النقطة التجارية في الاستعمال العادي. ومن شأن طبيعة الاحتياجات المتوسطة الأمد أن تتيح امكانية تحديد معالم قرارات "الاتصالات" الواجب اتخاذها فورا، بالنظر الى مشاكل التنفيذ والمهل التي يستغرقها. ومن شأنها أن تتيح كذلك التنبؤ بالمكاسب المرتقبة في مجال الكفاءة (الجانب المسهل للصفحة) وأثرها على دينامية النقاط الطرفية للشبكات (جانب المورد الاستراتيجي).

٦٠- والتدابير المقترحة أدناه مصنفة في مجموعتين تتعلقان من جهة بالتدابير الخاصة بالنفاذ إلى الشبكات ومن جهة أخرى بالتدابير الخاصة بالنفاذ إلى الخدمات.

ألف - التدابير الخاصة بالنفاذ إلى شبكات الاتصالات

٦١- تتناول أولى التدابير التي ينبغي النظر فيها، النفاذ إلى الشبكات: وهي تدابير تتعلق بالهياكل الأساسية وتقتضي في الغالب استثمارات لا يمكن لأثرها سوى أن يكون تدريجيا. ويتعلق الأمر برفع الشبكات الى مستوى من التوسع الجغرافي والوظيفي، وتوفير جداول تعريفية جذابة تتيح ارضا احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الراغبة في القيام بنشاط دولي. ويتعين النظر في التدابير التالية:

(أ) الأتمتة الكاملة للشبكات أو القيام بتوصيل المستخدمين المهنيين بالمراكز الأوتوماتية؛

(ب) ترقيم بدالات المشتركين وعرض الخدمات الإضافية؛

(ج) إتاحة النفاذ إلى الشبكات في المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية الخفيفة، بالنسبة لصغار المستخدمين المهنيين، بفضل استخدام أنماط هندسية للشبكات المناسبة (المراكز الريفية الصغيرة، والخدمة بنظام من نمط تقسيم التردد بمنافذ متعددة، والخدمة بنظم خلوية، والخدمة بوصلات سلكية أو وصلات مرحل راديوي من نقطة إلى نقطة، والخدمة الساتلية)؛ والبحث عن حلول بديلة لتعميم إمكانيات النفاذ إلى الشبكات الدولية (مثل النفاذ إلى الشبكات الساتلية المرتقبة على مدار منخفض)؛

(د) إنشاء أبواب النفاذ إلى شبكات X 25 وتطويرها وتحقيق لا مركزيتها؛

(هـ) منح تراخيص VSAT بطريقة تنافسية؛ والإقرار بالتراخيص الممنوحة بين البلدان المتجاورة أو المنتمية إلى منظمات اقتصادية إقليمية بحيث يتم تطوير قواعد اقتصادية أوسع؛

(و) تحرير توصيل الوحدات الطرفية؛

(ز) وضع إجراءات القبول المتبادل بالوحدات الطرفية (بين البلدان المنتمية مثلا إلى المنظمات الاقتصادية ذاتها)؛

(ح) اعتماد لا مركزية مراكز العبور الدولية بحيث يتم توفير توصيلات دولية لا تعتمد إلزاماً على حالة الشبكات بين المدن.

٦٢- وتشمل التدابير المتصلة بتعريفات شبكات الاتصالات، ما يلي:

(أ) التدابير القائمة بصورة أساسية على إعادة الهيكلة التعريفية الرامية إلى تخفيض الفوارق بين المستخدمين السكنيين والمستخدمين المهنيين، والمتصلة بإلغاء جوانب التمييز المتعلقة بالاتصالات الدولية؛

(ب) تخفيض تكاليف الاتصالات الدولية، بما يرمي إلى تحقيق التجانس بين التعريفات الدولية حسب الأسعار العالمية المتوسطة المعمول بها؛

(ج) إلغاء الاشتراكات المحصورة بالخدمة الدولية؛ وتعميم النفاذ الأوتوماتي ودون تمييز إلى الخدمات الدولية؛

(د) اعتماد فئات مختلفة من المواقيت في مجال الخدمة الدولية، تؤدي الى تخفيضات جزئية للتعريفات؛

(هـ) تخفيض تكاليف التوصيل بالشبكات؛

(و) إلغاء جوانب التمييز على أساس نمط المستخدمين؛

(ز) إلغاء تكاليف توصيل الوحدات الطرفية الخاصة (الطبصلة، المودم، وما إلى ذلك).

٦٢- أما التدابير المؤدية الى تخفيض عام في التعريفات وإلى تحسين القدرة على تمويل تطوير الشبكات، فهي:

(أ) الحد من النسبة التي تقتطعها الدولة من إيرادات مشغلي الاتصالات (محسوبة بالنسبة المئوية من الأرباح)؛

(ب) الحد من الرسوم المفروضة على مختلف المكونات التعريفية للاتصالات.

٦٤- والتدابير المتصلة بالعوائق غير التعريفية، هي:

(أ) إلغاء الطرائق الخاصة للنفاذ إلى الشبكات والخدمات الدولية عن طريق تعميم إجراءات التوصيل البيني التجاري بين المشغلين المحليين والمشغلين الدوليين؛

(ب) النفاذ إلى أدلة الشبكات والخدمات، على الصعيدين المحلي والدولي؛

(ج) عرض الخدمات ذات الجودة، سواء من حيث مهلة التوصيل أو من حيث جودة الاتصالات؛

(د) عرض المعلومات الإدارية التي تمكن من متابعة ومراقبة كلفة الاتصالات (الفوترة المفصلة، وخدمة المتابعة، ووضع حد أقصى لنفقات الاتصال، وما إلى ذلك).

باء - التدابير الخاصة بالنفاذ إلى الخدمات

٦٥- تهدف هذه التدابير إلى مضاعفة عرض الخدمات التي يمكن النفاذ إليها في بلد ما ونشر استخدامها عن طريق التطوير المناسب لعرض يتكيف مع التوقعات الخاصة للمستخدمين، لا سيما في مجال التجارة الدولية. وتتمحور هذه التدابير حول تحرير تقديم خدمات الاتصالات. وهي:

(أ) النفاذ إلى الخدمات الدولية لإرسال المعطيات (شبكات المعلومات، وشبكة "Sita"، وما إلى ذلك)، والنفاذ إلى الخدمات الدولية لمعالجة الرسائل (Internet)؛ واحتمال إنشاء شبكة من الوسطاء تتيح تسويق هذه الخدمات. ويمكن إناطة النقاط التجارية بدور خاص كي تتفاوض مع بعض هذه الشبكات، لا بشأن النفاذ إلى مختلف أنماط التوصيل فحسب، بل بشأن التعريفات التفضيلية التي تراعي مثلاً القدرات المفرطة الموجودة أو إمكانيات التعريفات ذات الكلفة الهامشية، بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض ملموس في كلفة عمليات إرسال المعطيات الدولية الأساسية في التجارة الدولية؛

(ب) فتح باب المنافسة أمام الخدمات الأساسية (معالجة الرسائل وفقاً للتوصية X400 مثلاً) وتطوير نشاط تنافسي في مجال تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة، على أساس إقليمي عند الاقتضاء، ووضع تنظيم لمعايير النفاذ؛

(ج) إرساء توصيلات بينية للخدمات، لا سيما سطوح بينية بين الخدمات التلكسية وخدمات إرسال المعطيات وخدمات الطبيلة؛

(د) وضع آليات "الكشك" (Kiosque) القائمة على الشبكات الوطنية أو الدولية؛

(هـ) افتتاح نوافذ وحيدة للنفاذ إلى خدمات الاتصالات، تكون مصاحبة عند الاقتضاء للنفاذ إلى خدمات المعلومات. ويمكن أن تعهد آليات الكشك ووظائف النافذة الوحيدة هذه في مرحلة أولى إلى النقاط التجارية التي تكون مكلفة بوضعها موضع التنفيذ؛

(و) إمكانية دفع تكاليف الخدمات الدولية بالعملات المحلية؛

(ز) وضع اتفاقات دولية للتنقل لجميع أنماط الخدمات المتنقلة (الاستدعاء والمهاجرة الراديوية وما إلى ذلك)؛

(ح) توسيم الخدمات الدولية مع احترام معايير الانفتاح، من حيث المقاييس ومن حيث عدم التمييز بين المستخدمين؛

(ط) في الحالة التي يبدو فيها عرض الخدمات غير كاف في منطقة معينة، تحسين القدرة المتاحة إلى المعنيين بالتجارة الدولية على التفاوض بشأن النفاذ إلى الخدمات المقدمة انطلاقاً من المنصات الخارجية؛ ويمكن أن يتم هذا التحسين بصورة خاصة عن طريق النقاط التجارية؛

(ي) اعتماد اللامركزية التدريجية للنفاذ المتميز (نمط المركز البعدي أو النقطة التجارية) في شكل تقديري داخل البلدان؛

(ك) إعداد دفتر شروط لمجموع تطبيقات الاتصالات التي حدد مضمونها.

٦٦- وينبغي لدفتر الشروط المذكور في الفقرة ٦٥ (ك) أعلاه:

(أ) أن يعتمد على تجزئة لاحتياجات التطبيق. ويجري تحديد احتياجات الاتصالات هذه بالنسبة للأهداف التالية: النفاذ إلى المعلومات في الأسواق؛ معرفة إجراءات التجارة الدولية؛ إنشاء العلاقات بين الشركاء في الصنعة؛ تحقيق الصنعة فعلياً، بما في ذلك الدفع؛ ضرورة مراقبة العلاقة التجارية أو حفظ الوثائق العائدة لها؛ تعزيز معطيات التبادل؛

(ب) أن يعرف، من حيث الاشتراطات الدنيا، بشروط عرض خدمات وشبكات الاتصالات. ويوضع لهذا الغرض جدول بالتطابقات الوظيفية بين الاحتياجات التطبيقية وعرض الخدمات؛

(ج) أن يشير جميع المشاكل التنظيمية المباشرة. ويولى اهتمام خاص بطرح مشكلة امتداد الخدمات خارج إقليم الدولة في الحالة التي يكون فيها العرض المحلي مقصراً؛

(د) أن يحلّل المشاكل التنظيمية المرتبطة بتنفيذ خدمات الاتصالات. ويجري التشديد بصورة خاصة على مشاكل التخصيص في مجال استخدام وسائل الاتصالات (إرساء أجهزة للتدريب عن بعد في مجال الاتصالات). وتطرح بالإضافة إلى ذلك مشاكل إدارة وسائل الاتصالات الصادرة عن الخارج؛

(هـ) أن يحدد نسبة المزايا إلى التكاليف في عملية تنفيذ الخدمات. ويتعلق الأمر بإجراء حساب اقتصادي بسيط على أساس تكاليف النفاذ إلى الخدمات واستخدامها، بالنسبة إلى المنافع المنتظرة منها (الحد من الاختلالات الوظيفية في الصنعات، وتحسين الانتاجية في معالجة المبادلات، والقيمة المضافة فيما يتعلق بتنظيم أسواق الصادرات)؛

(و) أن يخلص إلى إعداد أداة للإدارة السياسية.

٦٧- وإذا كان للشبكة في الأمد الطويل، أثر في إقامة العلاقات مع النقاط التجارية، لا يمكن لهذا الأثر إلا أن يكون عنصرا من عناصر شبكة العلاقات التي ستقيمها النقاط التجارية مع البيئة الاقتصادية العالمية. ومن جهة تدفقات الاتصالات، ينبغي التمييز بين الحركة الوطنية (النقطة التجارية - داخل البلد) والحركة الإقليمية (النقطة التجارية - في بلد آخر من الحوض الاقتصادي ذاته، مثل الاتحاد الأوروبي)، والحركة بين النقاط التجارية (الشبكة الفعلية المؤلفة من التوصل البيني للنقاط التجارية)، والحركة الدولية بمعناها الحقيقي. ويكون توزيع هذه التدفقات عنصر توجيه أساسيا لسياسة الاتصالات الخاصة بالنقاط التجارية.

٦٨- وهكذا نستطيع إعداد مصفوفة لتدفقات الاتصالات، بهدف المناقشة والتفاوض (من أجل التوصل إلى شروط تعريفية محددة مثلا)، مع إبراز بعدي مصدر الاتصالات فيما يتعلق باشتراطات التجارة الدولية وهما: التسهيل والمصدر الاستراتيجي.
